وضعية ادماج

نشاط إدماجي رقم 1 :

دور الجزائر في المنظمات السياسية العالمية

(دورها في الحوار بين الشمال و الجنوب)

الوثيقة رقم 1 : مبادئ الجزائر في الحوار بين الشمال و الجنوب

(وثيقة الجزائر لحركة عدم الانحياز 1973م)

- تساوي الدول في السيادة و حق جميع الشعوب في تقرير المصير.
- اشتراك جميع البلدان على قدم المساواة في حلّ مشاكل العالم الاقتصادية.
- حق كل بلد في الأخذ بالنظام الاقتصادي والاجتماعي الذي يختاره.
- تمتع كل دولة بالسيادة الدائمة والتامة على مواردها و على كل الأنشطة الاقتصادية.
- تنظيم و مراقبة الأنشطة للشركات غير الوطنية(الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسيات).
- إقامة علاقات منصفة و عادلة بين أسعار المواد الخام الأولية و السلع المصنعة و نصف المصنعة وكذا المواد الغذائية التي يتحكم فيها الشمال.
- توفير المساعدات الفعالة للدول النامية من قبل المجتمع الدولي، دون ربطها بأية شروط سياسية أو عسكرية.
- السهر على جعل النظام النقدي الدولي- بعد إصلاحه- موجها بالدرجة الأولى نحو النهوض بإنماء البلدان النامية.

المصدر: مجلة الصامد الاقتصادي، العدد 22-نوفمبر1980م ،ص 136 .

http://www.onefd.edu.dz جميع الحقوق محفوظة ©

الوثيقة رقم 2: الدول الغربية ترفض تعديل النظام الاقتصادي الدولي

تكلمت مندوبة الولايات المتحدة الأمريكية، السيدة " جون اسبيرو" أمام ممثلي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، المجتمعين في جلسة استثنائية لجمعيتها العامة، و التي انعقدت بدعوة من دول عدم الانحياز، فقالت بصفة خاصة ما مفاده " أن المفاوضات العامة حول المسائل الاقتصادية الدولية لا ينبغي أبدا أن يسمح لها أن تسيء إلى أسس تنظيم المؤسسات الدولية المتخصصة" . و قد انتهى هذا الاجتماع كما نعرف إلى ما انتهت إليه الاجتماعات السابقة حول نفس الموضوع. و هذا منذ انطلاق فكرة مراجعة النظام الاقتصادي الدولي من طرف حركة عدم الانحياز، على لسان رئيسها و رئيس الجزائر الراحل السيد هواري بومدين أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة 1974م.

المصدر: حسن بلهول،مجلة المجاهد، العدد 1054، 17 أكتوبر 1980م، ص 36 .

اعتمادا على الوثيقتين(1-2) استخلص تصور الجزائر للنظام الاقتصادي الجديد و موقف الدول الغربية منه.

http://www.onefd.edu.dz جميع الحقوق محفوظة ©

نشاط إدماجي 2:

إليك جدولا يمثل تطور الديون الخارجية للجزائر

السنوات	1970	1980	1985	1990	1995	1999	2001	2003	2006
حجم الدين	0,940	19.365	18.374	27.858	31,6	28,1	22,5	23,3	09

الوحدة : مليار دولار

المطلوب :

1. مثل أرقام الجدول في منحنى بياني بمقياس رسم 1سم=5 سنوات
1سم = 4 مليار$
2. حلل الرسم مبينا ما يلي :

أ - أسباب المديونية في الجزائر

ب – انعكاساتها.

جميع الحقوق محفوظة ©

أجوبة النشاط الإدماجي

جواب النشاط الادماجي 1:

1) يكمن تصور الجزائر للنظام الاقتصادي العالمي الجديد فيما يلي :

* تدعيم الاستقلال السياسي بالتحرر الاقتصادي.
* سيادة الدول النامية على ثرواتها.
* ضرورة مراقبة أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات بما لا يتعارض مع مصالح الدول السائرة في طريق النمو.
* إقامة علاقة متوازنة بين أسعار المواد الأولية و المواد المصنعة (المواد التي ينتجها عالم الشمال وتلك التي ينتجها عالم الجنوب).
* توفير المساعدات المالية للدول النامية دون ربطها بشروط.
* إصلاح النظام المالي (النقدي) الدولي.

2) يتمثل موقف الدول الغربية فيما يلي :

* إفشال الحوار بين الشمال و الجنوب.
* الإبقاء على الطابع الاحتكاري للاقتصاد العالمي.
* السيطرة على المؤسسات المالية و التجارية الدولية(GATT-F.M.I)
* فرض مسار العولمة الجديد.
* تكريس مشكلة المديونية الخارجية.
* الإبقاء على الواقع الاقتصادي الهامشي للعالم الثالث.
* الاستمرار في استنزاف المواد الأولية و الموارد المالية للعالم الثالث.
* رفض عالم الشمال نقل التكنولوجيا إلى عالم الجنوب.

http://www.onefd.edu.dz جميع الحقوق محفوظة ©

جواب النشاط الإدماجي 2:

إنجاز الرسم البياني

تطور المديونية الخارجية للجزائر بين 1970م-2006م

المقياس: 1 سم= 5 سنوات
1 سم = 4 مليار دولار

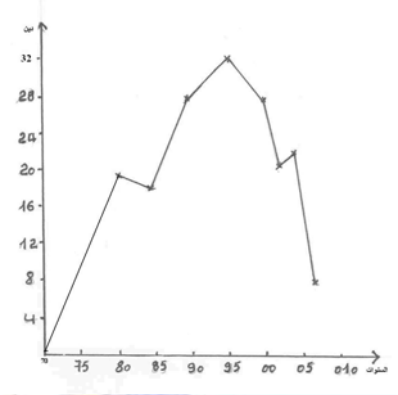

نلاحظ من خلال الرسم البياني أعلاه مرحلتين في تطور المديونية الخارجية للجزائر هما :

المرحلة الأولى : تمتد من 1970م إلى 1995م تميزت هذه المرحلة بتطور مطرد في المديونية الخارجية للجزائر حيث تطورت من 0.940 ملياردولارسنة 1970 م إلى 31,6 ملياردولار سنة 1995م.

المرحلة الثانية : تمتد من 1995م إلى 2006م، تميزت هذه المرحلة بتراجع كبير في المديونية الخارجية الأمر الذي جعل الجزائر تسترجع مصداقيتها لدى المؤسسات المالية العالمية وتلقى الطلبات الكثيرة للإستثمار بها باعتبارها سوق مستقبلية واعدة لكن عدم مسايرة التشريعات لهذا التطور واستمرار البيروقراطية أحيانا هو الذي يؤخر مباشرة الإستثمار الوطني والأجنبي على أوسع نطاق.

http://www.onefd.edu.dz
جميع الحقوق محفوظة ©

أ. أسباب المديونية في الجزائر :

* تهريب المعمرين لرؤوس الأموال غداة الاستقلال (أكثر من 100مليار فرنك).

* حاجة الجزائر الماسة إلى رؤوس الأموال بعد الاستقلال.

* السياسة الصناعية في السبعينات (التركيز على الصناعات الثقيلة)

* تنفيذ المخطط الخاص بتنمية المحروقات بواسطة التمويل الخارجي.

* انهيار أسعار النفط عام1986م و بالتالي تقلص المداخيل الوطنية و اللجوء إلى الاقتراض المفرط لتمويل المشاريع المدرجة في المخطط الخماسي الثاني.

* تفاقم الأوضاع المالية للجزائر عقب التسعينات و اللجوء إلى إعادة الجدولة عام 1994م.

* فشل بعض المشاريع التنموية.

* طغيان البعد الإجتماعي على المؤسسات الإنتاجية وفي هذا المجال كانت الدولة تتحمل عجز الشركات الوطنية بدلا من أن تكون هذه الأخيرة مصدرا لتمويل خزينة الدولة.

* فشل الإصلاحات الزراعية وخاصة قانون الثورة الزراعية الذي تسبب في انخفاض كبير للإنتاج الزراعي ومعه تضاعفت فاتورة الواردات الغذائية.

ب- انعكاسات المديونية في الجزائر:

* اختلال ميزان المدفوعات.

* تزايد خدمات الديون.

* الآثار السلبية المترتبة على إعادة الجدولة و شروطها المجحفة.

http://www.onefd.edu.dz جميع الحقوق محفوظة ©

* كبح وتيرة النمو الاقتصادي و تجميد العديد من المشاريع (تخصيص الجزائر لـ 40 % من المداخيل لتسديد الديون). وقد تجاوزت قيمة تسديد الديون في الجزائر في سنة 1993 م قيمة مداخيلها من العملة الصعبة.
* انهيار قيمة الدينار(تم تخفيض قيمته بالنسبة للعملات الصعبة بـ 40 %)
* تدهور الأوضاع الاجتماعية.
* عدم الاستقرار السياسي في فترة التسعينات.
*استفحال مشكل البطالة.
* الركود الإقتصادي.
* تدني المستوى المعيشي.

لكن ما يلاحظ أن الجزائر في السنوات الأخيرة استرجعت عافيتها المالية بفعل ارتفاع أسعار البترول وبفعل النمو الكبير الذي عرفه النشاط الزراعي وكذا الصناعي الأمر الذي مكن الجزائر من التخلص من ضغط الديون الخارجية ووضع مشاريع تنموية كبرى توفر مناصب الشغل التي تراجعت من حوالي 30 % في سنة 1995 إلى أقل من 20% خلال سنة 2005م كما أن هذه الراحة المالية وكذا النشاط الفلاحي مكن من تغطية احتياجات المواطنين من المواد الضرورية وكذا الكماليات بفعل الإنفتاح الإقتصادي.

http://www.onefd.edu.dz جميع الحقوق محفوظة ©